

"تنفيذ جدول الأعمال 2030 : الحوكمة الاقتصادية وتخطيط التنمية الوطنية في المنطقة العربية"

الإسكوا، تونس، 10-09 مايو 2018

الحسن بري: مجلس المنافسة

أهم عناصر المداخلة

✓ تمهيد

سأركز في مداخلتي على واحدة من مؤسسات الحوكمة الاقتصادية اعتقادا مني أن ما يقع في هذا الصنف من المؤسسات يؤثر ويعكس صورة ما يقع في باقي المؤسسات.

ويتعلق الأمر بالمؤسسة المكلفة بضبط سلوكيات الفاعلين الاقتصاديين والسهر على احترام قواعد اللعبة والسير الجيد للأسواق. هذه المؤسسة هي سلطة المنافسة (المجلس) المخول لها تطبيق قانون المنافسة.

سأحاول خلال عرضي هذا أن أقاسمكم بعض التساؤلات حول دور الحوكمة الاقتصادية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وما هي أهم الإنجازات والطريق الذي سلكه المغرب إلى حد الآن في هذا المجال .

لكن قبل ذلك أريد أن ابدى ملاحظات على الحاجة إلى حكمة اقتصادية لتحقيق أهداف التنمية :

الملاحظة الأولى تفيد إلى أن إشكالية الحوكمة الاقتصادية أصبحت تطرح بحدة في الفترة الراهنة وذلك راجع لكون أننا نعيش في حقبة العولمة التي تتميز باندماج غير مسبوق للدول والشعوب (العالم أصبحت قرية)، هذه العولمة التي لا تنحصر فقط في حرية تنقل السلع والخدمات بل حتى الأفكار والمبادئ والمعطيات وطرق الاستهلاك..

الملاحظة الثانية تتعلق بالنظام الاقتصادي السائد حاليا، حيث أن أغلب دول المعمور اختارت نظام اقتصاد السوق. هذا النظام الذي تعتبر المنافسة أحد ركائزه الرئيسية؛ هذه المنافسة إذا كانت سليمة (i) تمكن المستهلك الحصول على منتجات بأحسن جودة وأحسن ثمن (ii) وتحفز

الشركات على الإبداع وخلق منتجات جديدة تستجيب لكل الحاجيات (i) وآلية لتتبع السياسات العمومية المتعلقة باقتصاد السوق .

الملاحظة الثالثة مرتبطة من جهة بالتقلبات الأخيرة (السياسية والاقتصادية). التي تعرفها بعض دول العالم الثالث (لاسيما المنطقة العربية) ومن جهة أخرى بالضغوطات الخارجية المفروضة على الدول النامية لفتح أسواقها لمنتجات الدول العظمى في الوقت الذي تعتمد فيه هذه الدول على وضع حواجز جمركية لحماية منتجاتها وكذا دعمها للفلاحين ورفض ولوج صغار فلاحى الدول النامية لأسواقها ما من شأنه تأزم وضعية هذه الدول (الفقر، المجاعة، الصحة..) وبالتالي عرقلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

كل هذه الملاحظات تبرهن أننا في أمس الحاجة إلى حكمة اقتصادية عالمية، وترسانة قانونية عتيقة وعصرية على الصعيد الوطني و تحكيم عادل لتطبيق القوانين.

✓ ما الفرق بين الأجننتين: أهداف الألفية من أجل التنمية (MDGs) وأهداف التنمية المستدامة (SDOs) ؟

← تغطية أكبر:

- الأجندة الجديدة تشمل أيضا الدول المتقدمة
- وتغطي ثلاث مجالات: اقتصادية واجتماعية وبيئية

← ظرفية عالمية متميزة:

- تصاعد العولمة
- هيمنة نظام اقتصاد السوق
- بتقلبات سياسية واقتصادية هامة في العالم العربي

← مرجعية جديدة للتتبع:

- مضاعفة عدد الأهداف (17 عوض 8) ورفع مؤشرات التتبع (من 48 إلى 229)
- إدماج الحكامة (الجانب المؤسسي) إلى المكونات الثلاث الاجتماعية ، الاقتصادية والبيئية

✓ ما هي الدول التي ستلاقي صعوبات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟

← الدول السائرة في طريق النمو طبعاً !

- اقتصاد أقل تنوعاً
- ضعف كبير في مجال التنمية البشرية
- تأخر على مستوى المؤسسات والقوانين في ميدان الحكامة
- مشوار طويل لتحقيق عدالة اجتماعية وحماية المواطنين من التعسفات
- مساعدات مشروطة من طرف المؤسسات المالية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) بإجراءات ليبرالية: التفتح الاقتصادي، الخصوصية، إصلاح المؤسسات، التخلي على مراقبة الدولة....
- طريقة تقليدية لوضع مخططات تنموية ملائمتها مع رؤية التنمية المستدامة (التنمية المستدامة هي مسألة أفقية تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية-)

← هل يجب أن نخشى من العولمة لتحقيق التنمية المستدامة ؟

- جوانب إيجابية للأفراد والمجتمعات والدول (تحسين القدرة الشرائية، رفع الإنتاجية، تنمية اقتصاديات بعض الدول...)
- جوانب سلبية يمكن أن تعيق تحقيق الأهداف
- توجه الكبار (دول وشركات) نحو الهيمنة على الأسواق والاستغلال التعسفي لهذه الهيمنة،
- المبالغة في استغلال الموارد الطبيعية واستنزاف الثروات ،
- وضع حواجز للولوج إلى السوق وإزاحة المنافسين،
- القضاء على الصغار (الفلاح)،
- استفحال ظاهرة الرشوة،.....

✓ لماذا وجب وضع مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة؟

← بدون حكمة جيدة من الصعب ضمان:

- نجاعة اقتصادية
- عدالة اجتماعية
- وحماية البيئة

← كيف يجب التصرف لإرساء مبادئ قواعد الحكامة ؟

- تطور كل الحريات العامة: السياسية ، الاقتصادية، والديمقراطية،
- التوفر على قوانين ومؤسسات مستقلة لتطبيق القانون
- نشر ثقافة احترام القواعد وحماية المواطنين ضد كل التعسفات

✓ أين وصل المغرب؟

← على المستوى الاقتصادي

- اختبار لا رجعة فيه للانفتاح : مسلسل بدأ منذ الثمانينات، وضع قوانين تهدف إلى تشجيع المبادرة الخاصة، وتقليص ميدان التدخل العمومي في النشاط الاقتصادي
- وضع هياكل للسهر على احترام القوانين والسير الجيد للأسواق...

← على مستوى تقنين المنافسة

- إصدار قانون حرية الأسعار والمنافسة (99-06) في بداية سنة 2000،
- تعيين أعضاء المجلس

← نواقص الحكامة على مستوى تقنين المنافسة

- رغم التوفر على قانون يشمل كل القواعد المتعارف عليها دوليا في مجال المنافسة (منع الاتفاقات، الاستغلال التعسفي للوضع المهيمن، المراقبة القبلية للتمركزات، إلا أن المؤسسة (المجلس) التي يخول لها القانون تقنين السوق لا تتمتع بسلطات حقيقية. فهي مجرد مؤسسة استشارية لا سلطة تقريرية لها لفرض احترام المنافسة الفعلية في الأسواق.

← قفزة هامة سنة 2011

- دسترة مؤسسات وهيئات لحماية الحقوق والحريات، الحكامة الجيدة، التنمية البشرية و المستدامة، و الديمقراطية التشاركية (عشرة مؤسسات وهيئات مستقلة) - دستور 2011 ، الباب XII / بالحكمة الجيدة -
- إجبار تقديم تقارير على الأقل مرة في السنة ومناقشتها بالبرلمان
- من بين مؤسسات الحكامة الجيدة نجد مجلس المنافسة
- إلى جانب دسترة مجلس المنافسة، (الفصل 166 من الدستور)، تكريس (consecration) مبدأ حرية المنافسة (الفصل 35) كمبدأ دستوري
- منح المجلس لكل السلط المتعارف عليها دوليا؛ السلطة تفريرية ، سلطة التحري، الإحالة الذاتية، حق المرافعة، الاستقلال الإداري والمالي،

✓ ما هو مناخ الأعمال بالمغرب؟

← ٧٥ تقرير دولي يتطرق لتصنيف المغرب

- وضع برنامج البنك الدولي من طرف لتقييم مناخ الاستثمار بداية التسعينات (Investment Climate Assessment ICA).
- التقرير السنوي Doing Business (دوينغ بيزنيس) لفرع البنك الدولي (IFS)
- تحسين ترتيب المغرب بشكل كبير على مستوى هذا مؤشر التصنيف منذ نسخة عام 2012، محققا قفزة مهمة ب 87 مرتبة،
- احتلال المرتبة 69 عالميا من بين 190 دولة شملها تصنيف تقرير ممارسة الأعمال 2018 الصادر عن البنك الدولي
- تصنيف المغرب في المقدمة على صعيد منطقة شمال إفريقيا، وفي المرتبة الثالثة على المستوى القاري وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (منطقة مينا).

← دراسة تقييم منجزة من طرف برنامج (MENA – OCDE) لسنة 2010-2009

- دراسة أربع مواضيع متعلقة بقانون الأعمال (اثنان يخصان قانون المنافسة)
- الدراسة منحت المغرب نقطة 3/5 اعتبارا لوجود قانون للمنافسة ومجلس لتطبيق القانون

← اقتراحات الدراسة

- ملائمة طريقة اشتغال المجلس للتقرب من الممارسات الجيدة على الصعيد العالمي
- نقص في الخبرة لتطبيق فعلي لقانون المنافسة
- ضرورة إدماج الاقتصاديين، المحامون، والأخصائيون القضاة في المجال الاقتصادي
- نشر دليل ومراجع لشرح المخالفات، طريقة احتساب العقوبات والمساطر التي يجب اعتمادها لتطبيق القانون

← ماهي الإنجازات التي قام بها المجلس بعد هذه الدراسة

- القيام ببرنامج دراسات حول وضعية المنافسة في القطاعات الهامة (الهاتف النقال، البنوك، الاسمنت، المواد الصيدلانية، الأسواق العمومية، قروض الاستهلاك، المواد المدعمة..)
- عقد لقاءات قطاعية و جهوية لشرح أهداف المنافسة
- إعداد تقارير سنوية حول أنشطة المجلس،
- مساهمة فعالية في اللقاءات الوطنية والعالمية حول المنافسة
- تنظيم اللقاء العالمي للمنافسة بالمغرب (ICN)
- إعداد دليل للمساطر
- مساهمة في إعداد تعديل قانون حرية الأسعار والمنافسة

✓ ماهي الخلاصات والاقتراحات؟

← التأثير والارتباط بين مكونات التنمية المستدامة والحكامة، والدور الكبير للجانب المؤسساتي لتفعيل البرنامج

← طريق طويل أمام الدول السائرة في طريق النمو (والعالم العربي) لتقليص الفارق المؤسساتي

← ازدواجية الخطاب (schizophrenia) لبعض الدول العظمى وممارسات يمكنها أن تعيق تحقيق الأهداف (مثلا: 1- طلب الدول الفقيرة لفتح الأسواق وبالمقابل حماية أسواقها ووضع حواجز لولوجها 2- التراجع عن تطبيق مقترحات حول حماية البيئة والمناخ من طرف دول عظمى،.....

← الاعتماد على التعاون والاستعانة بمنظمات (كلايسكوا) للمرافعة والدفاع عن تحقيق الأهداف

← تقييم السياسات العمومية والبرامج التي لها علاقة بأهداف التنمية المستدامة والبيئية من طرف هيئات مستقلة لضبط مدى نجاعة هذه السياسات.

← أهداف التنمية المستدامة هي مسألة تهم عدة أجيال (intergenerational) ما يعني أن الحلول تتطلب اختيارات استراتيجية على المدى البعيد. والقدرة على الاحتفاظ بالخيارات طول السنين

تحقيق أهداف التنمية المستدامة رهين بوضع مبادئ وقواعد حكامه جيدة. بدونها من الصعب ضمان نجاعة اقتصادية وعدالة اجتماعية وحماية البيئة.